

## إستراتيجيات التنمية الاقتصادية

### تمهيد:

عانت الدول النامية بعد حصولها على استقلالها السياسي من مظاهر تخلف متعدد الأبعاد مس جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية والثقافية، مما ولد عبئاً كبيراً على هذه الدول لتصحيح أوضاعها وإعادة بناء اقتصادياتها المنهارة. لذلك اعتبرت الدول النامية التنمية الاقتصادية قضيته الأساسية للتخلص من التخلف ووضع اقتصادياتها على سكة النمو والتطور، مستعينة في ذلك بمواردها المحلية إن توفرت أو باللجوء إلى المصادر الخارجية أو بالاعتماد على كليهما.

ولتحقيق هذا الهدف اتبعت الدول النامية استراتيجيات تنموية متباينة تبعاً لاختلاف أوضاعها المحلية أو حسب حجم التأثير الخارجي عليها. وفي حين أخفق بعضها في تحقيق الهدف المنشود والمتمثل في التنمية الاقتصادية، فإن البعض الآخر استطاع الخروج من دائرة التخلف وتمكن من تحسين مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية واللاحق بركب الدول المتقدمة بإتباع خطط تنموية ناجحة.

وتعتبر الدول الآسيوية نموذجاً لافتاً ومثلاً يحتذى به ومصدر الهام للكثير من الدول النامية لما حققته من نتائج مذهلة مكنتها من تحسين أدائها الاقتصادي وتدعيم مركزها التنافسي وبالتالي الانتقال من وضع التخلف إلى وضع التقدم. والأكد أن هذا الانجاز الباهر لم يكن وليد الصدفة بل هو نتيجة سياسات واستراتيجيات بعيدة المدى لتثمين الموارد المحلية لهذه الدول سواء كانت مادية أو مالية أو بشرية. وسوف نتاول في هذا الجزء أولاً: استراتيجيات التنمية الاقتصادية، ثانياً: عرض بعض التجارب التنموية الناجحة.

هناك العديد من الاستراتيجيات التنموية التي تتبعها الدول في مسيرتها التنموية، فمنها الاستراتيجيات المعتمدة على تطوير القطاع الزراعي ومنها من تعطي الأولوية للقطاع الصناعي، ونجد استراتيجيات أخرى تركز على تنمية العنصر البشري. ومن هذا المنطلق سيتم التطرق إلى مضمون الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الزراعية وإظهار دور الزراعة في التنمية، ثم تناول الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الصناعية وإبراز دور الصناعة في التنمية، ثم إستراتيجية التنمية البشرية وفي هذه الأخيرة سيتم التركيز على دور رأس المال البشري في تحقيق التنمية.

### أولاً: إستراتيجية التنمية الزراعية

إستراتيجية التنمية الزراعية هي إستراتيجية تعتمد على تطوير القطاع الزراعي من خلال مجموعة من الأساليب والتقنيات، وقد أثبتت التجارب العالمية الدور الهام الذي لعبه تقدم الزراعة في إحداث التنمية الاقتصادية، وقبل توضيح هذا الدور سيتم فيما يلي التطرق إلى مضمون إستراتيجية التنمية الزراعية ونماذجها.

## - مضمون إستراتيجية التنمية الزراعية

يوجد نوعان من استراتيجيات التنمية الزراعية، يتمثل الأول في التوسع الرأسي والذي يقصد به رفع العائد والإنتاجية بينما يتمثل التوسع الأفقي في زيادة نصيب العامل الزراعي من المساحة الزراعية، بمعنى أن التطور الزراعي في الدول النامية يمكن أن يحصل بطريقتين إما بتكثيف استغلال نفس المساحة الزراعية أو توسيع المساحة الزراعية المستغلة بهدف زيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية. وتشير التجارب التاريخية أن الدول ذات المساحة الزراعية المحدودة استخدمت التوسع الرأسي لتطوير قطاعها الزراعي كما حدث في اليابان في حين اتبعت الدول التي تمتلك مساحات زراعية كبيرة التوسع الأفقي مثل كندا.

وتعد إستراتيجية الثورة الخضراء، سببا في تحقيق التنمية الزراعية في العديد من دول العالم الثالث. وتتضمن الثورة الخضراء مكونان رئيسيان وهما استعمال بذور محسنة (وخاصة القمح والأرز) واستعمال المواد المكملة (مثل: الأسمدة، الري، مبيدات الحشرات) وتعتبر تلك البذور المحسنة ذات استجابة عالية للأسمدة وتسمح بالحصول على إنتاجية كبيرة، وقد تم أول انتشار للتكنولوجيا المحسنة للمحاصيل الغذائية في آسيا بداية من منتصف الستينات، واستفادت عدة دول من الثورة الخضراء على غرار الصين والهند وباكستان.

## - نماذج التنمية الزراعية

تفسر نماذج التنمية الزراعية الكيفية التي يمكن من خلالها التحول من الزراعة المتخلفة إلى الزراعة المتقدمة وتوجد أربع أنواع من النماذج:

أ. **نموذج الحفاظ على التربة:** ومضمون هذا النموذج أن التقدم الزراعي يتطلب الحفاظ على خصوبة التربة وقد سمح التوسع في دراسة اقتصاديات الأرض والإبداعات التقنية بتجاوز مشكلة تناقص خصوبة التربة.

ب. **نموذج الأثر الصناعي – الحضري:** يوضح نموذج الحفاظ على التربة أثر متغيرات المواد الطبيعية على الإنتاج الزراعي ولا يوضح أثر المتغيرات الاقتصادية، لذلك جاء نموذج الأثر الصناعي – الحضري، والذي يرى أن التقدم الزراعي يتحقق عندما تكون المواقع الزراعية محيطة بالمراكز الحضرية الصناعية ورغم أن هذا النموذج قد يحقق تنمية زراعية في الدول المتقدمة إلا أنه من الصعب أن ينجح في الدول النامية لأن الزراعة بها لا تستخدم تقنيات متطورة (بمعنى لن يكون هناك الطلب الكافي على السلع المصنعة).

ج. **نموذج الانتشار:** ويقصد به استخدام الأساليب العلمية وتوسيع الطرق الإرشادية في الممارسات الزراعية (في العمليات الزراعية وفي انتقاء مستلزمات الإنتاج كالبذور المحسنة مثلا) وتعميمها في مختلف المناطق من الدولة، وقد اعتمدت الدول المتقدمة على أجهزة إرشادية لنقل المعرفة الزراعية للمزارعين.

د . نموذج مدخلات الإنتاج ذات المردود العالي: أكد Schultz أن الانتقال من الزراعة التقليدية إلى الزراعة الحديثة يتطلب استثمارات تؤدي إلى جعل مدخلات الإنتاج ذات مردود (إنتاجية) عالي، وتتمثل تلك الاستثمارات أساسا في محطات التجارب الزراعية التي تسمح بالحصول على معارف زراعية جديدة وإنتاج القطاع الصناعي لوسائل الاستخدام التقني في الزراعة وتكوين المزارعين لاستخدام الموارد الإنتاجية بكفاءة عالية. وفي حال توفر هذه الشروط يمكن للدول النامية أن تستفيد من التقنية الزراعية المنقولة من الدول المتقدمة.

ولا بد من التأكيد على عدم استخدام كل نموذج بمفرده بل لا بد من استخدام قدر من كل نموذج من النماذج السابقة لأجل تحقيق التنمية الزراعية.

### - الدور التنموي للزراعة

تعد الزراعة عاملا مهما لإحداث التنمية الاقتصادية لان الاهتمام بها سيسمح بالتخلص من التبعية الغذائية والتقليل من مشكلة البطالة، إلى جانب توفير المواد الأولية للقطاع الصناعي وتوسيع سوق المنتجات المصنعة. وتشير التجارب في مجال التخفيف من الفقر أن:

- تأثير النمو الزراعي على التنمية الاقتصادية أقوى من تأثير النمو في القطاعات الأخرى في البلدان النامية
- يقلل النمو في الريف من حدة الفقر في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء
- عرفت العديد من الدول خلال السبعينات وحتى التسعينات تنوعا واسعا في طبيعة وعناصر النمو ولكن في حالات كثيرة كان النمو في القطاع الزراعي سريعا وكان له أثر كبير على التخفيف من الفقر وتنشيط النمو.

ويشير التاريخ الاقتصادي إلى أن الزراعة لعبت دورا هاما في تنمية اقتصاديات الدول الصناعية، حيث كانت مصدرا لتراكم رأس المال وتوفير المواد الخام والقوى العاملة للصناعات الناشئة خلال القرنين 17 ، 18 كما هو الحال في فرنسا وانجلترا ثم ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان. ويؤكد كل من Morris ، Adelman أن القطاع الزراعي في القرن التاسع عشر قام بدور هام في النمو الاقتصادي عن طريق توفير فائض تجاري، فقد كان القطاع الزراعي ذو أهمية كبيرة لكونه سوقا للسلع الاستهلاكية الصناعية وباعتباره مصدرا للعمالة في القطاع الصناعي.

ولعل التجربة اليابانية خير مثال على الدور الفعال للزراعة في تحقيق التنمية حيث استطاع اليابانيون رفع إنتاجية الأرض عن طريق الأداء الجماعي المنتظم والمستمر رغم محدودية المساحة الزراعية ومع تزايد الإنتاج تمت تنمية الادخار، ومن هذا المنطلق أشرقت النهضة اليابانية الأولى. وتساهم الزراعة في تحقيق التنمية عن طريق ما يلي:

1. تؤمن الزراعة الأغذية اللازمة للمواطنين والتي يؤدي توفرها بالكمية والنوعية الجيدة إلى الحفاظ على صحة الأفراد وبالتالي زيادة قدرتهم على العمل وهو ما يؤثر إيجاباً على تنمية كافة القطاعات الاقتصادية.

2. تعد الزراعة المصدر الأساسي للمواد الأولية لعدة صناعات تحويلية كصناعة النسيج والصناعات الجلدية والغذائية والدوائية.

3. تساهم الزراعة في تكوين رأس المال الضروري للتنمية من خلال أشكال عديدة، منها زيادة الإنتاج الزراعي، وفرض الضرائب الزراعية، وتوجه المزارعين إلى توظيف استثماراتهم في القطاعات الأخرى، ولعل التجربة اليابانية خير دليل على أهمية القطاع الزراعي في التراكم الرأسمالي.

4. يسمح التوسع في الإنتاج الزراعي إلى زيادة دخول المزارعين وبالتالي زيادة الطلب الفعال على السلع الزراعية والسلع الصناعية أيضاً وبالتالي توسيع نطاق السوق.

5. توفر الزراعة الأيدي العاملة للقطاعات الأخرى، حيث استنتج "كلارك" من استقراره للتاريخ الاقتصادي وجود علاقة قوية بين التقدم الاقتصادي وانتقال الأيدي العاملة من الزراعة إلى القطاعات الأخرى.

6. تساهم في وفرة النقد الأجنبي، وذلك عن طريق زيادة الصادرات من السلع الزراعية وتقليل الواردات منها، مما يزيد من قدرة البلد على استيراد المنتجات الصناعية الإنتاجية والاستهلاكية والبدء في عملية التصنيع.

وإضافة إلى ما سبق أوضح تقرير عن التنمية في العالم أصدره البنك الدولي ثلاثة أوجه تساهم بها الزراعة في تحقيق التنمية:

أ. **الزراعة كنشاط اقتصادي:** تساهم الزراعة في نمو اقتصاد البلاد من خلال إتاحة فرص الاستثمار للقطاع الخاص، وتعد محفزاً رئيسياً للصناعات المرتبطة بالزراعة وللأقتصاد الريفي غير الزراعي، ففي البلدان القائمة اقتصادها على الزراعة تشكل الزراعة في المتوسط نسبة 29% من إجمالي الناتج المحلي، 65% من الأيدي العاملة، كما أن الصناعات المرتبطة بالزراعة في سلاسل القيمة تشكل أكثر من 30% من إجمالي الناتج المحلي في البلدان السائرة في طريق التحول.

ب. **الزراعة كمصدر لكسب الرزق:** تعد الزراعة مصدراً لكسب الرزق لحوالي 86% من سكان المناطق الريفية، فهي تتيح فرص العمل لنحو 1.3 مليار من أصحاب الحيازات الصغيرة والعاملين من غير مالكي الأراضي. ومن بين سكان بلدان العالم النامية البالغ عددهم 5.5 مليار شخص يعيش 3 مليار شخص منهم في مناطق ريفية أي أكثر من نصف البشرية. ومن بين سكان المناطق الريفية هؤلاء، هناك حوالي 2.5 مليار شخص ينتمون لأسر عاملة في الزراعة، 1.5 مليار منهم ينتمون لأسر صاحبة حيازات صغيرة.

ج. الزراعة كمصدر للخدمات البيئية: يؤدي استخدام الزراعة للموارد الطبيعية إلى نواتج بيئية جيدة وأخرى سيئة، فهي من العوامل الأساسية لاستنفاد المياه الجوفية، وتلوث المياه بالكيمائيات الزراعية وإجهاد التربة، وتنسب بنسبة 30% من انبعاثات الغاز المسببة للاحتباس الحراري، لكنها بالمقابل من العوامل الرئيسية في إتاحة الخدمات البيئية وهي عادة خدمات لا يتم الإقرار بها ولا التعويض عنها، ومنها امتصاص غاز الكربون وإدارة شؤون مستجمعات المياه والحفاظ على التنوع البيولوجي.